بَابُ: التَّوْكِيدِ[١]

قال ابن آجروم: (التوكيد: تابعٌ للمؤكَّدِ في رفعه ونصبه وخفضِه وتعريفه»[٢]. ويكون بألفاظ معلومة، وهي: النفسُ، والعين، وكلٌّ، وأجمعُ، وتوابعُ أجمعُ، وهي: أكتعُ، وأبتعُ، وأبصعُ، تقولُ: «قام زيدٌ نفسهُ، ورأيتُ القومَ كُلَّهم، ومررت بالقوم أجمعينَ»)

ولما فرغ من بيان الثاني من التوابع وهو عطف النسق شرع في بيان الثالث منها وهو التوكيد فقال:

(باب التوكيد) أي: المؤكد بكسر الكاف، من إطلاق المصدر مرادًا به اسم الفاعل، ويقال فيه أيضًا: التأكيد؛ بالهمزة، وبإبدال الهمزة ألفًا، والواوُ أكثر، ولذلك شاع استعماله بالواو عند النحاة.

التوكيد بمعنى المؤكد: تابعٌ يقرر أمر متبوعه في النسبة والشمول، وهو على قسمين: لفظي ومعنوي.

فاللفظي: هو الذي يعاد فيه المتبوع بعينه أو بموافقة معنى.

وكل منهما يكون في الاسم؛ نحو قول الشاعر [٣]: [الطويل]

---

(١) فيه: ثلاث لغات، أفصحها الواو، وهو لغة: التقوية، والتشديد، واصطلاحا: تعقيب المسند إليه، المعرف بالتابع المخصوص والمراد هنا: نفس التابع المخصوص وهو قسمان لفظي وهو: إعادة الأول بلفظه، نحو: جاء زيد زيد، أو بمرادفه نحو: وأنت بالخير حقيق قمن، والقسم الثاني: المعنوي، وهو: ما ذكره المصنف.

(٢) التوكيد بمعنى: المؤكد تابع للمؤكد بفتح الكاف في رفعه إن كان مرفوعا نحو: جاء زيد نفسه وتابع له في نصبه إن كان منصوبا نحو: رأيت زيدًا نفسه وتابع له في خفضه إن كان مخفوضا نحو: مررت بزيد نفسه، وتابع له في تعريفه إن كان معرفة ولم يقل: وتنكيره لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف إلا إذا كانت محدودة، كصمت شهرا كله.

(٣) نسب في كتاب سيبويه ١/ ١٢٩ لمسكين الدارمي وهي في ديوانه ص٢٩.

وذكر الأعلم الشنتمري أن قائل الأبيات إبراهيم بن هرمة الفهري، وهي في محلقات ديوانه ص٢٦٣.

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ

فانتصاب أخاك الأول بتقدير: احفظ، أو لزم، أو نحو ذلك، وأخاك الثاني تأكيد للأول، وقولك: حقيق جدير؛ فإنه بمعنى حقيق.

ويكون في الفعل؛ نحو قول الشاعر: [الطويل]

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

والشاهد في قوله: أتاك أتاك، فكرر الفعل والمفعول، واللاحقون فاعل أتاك الأول، وأما الثاني: فلا فاعل له؛ لأنه لم يؤت به للإسناد، بل لمجرد التأكيد، وقولك: سكت صمت؛ فإنه بمعنى السكوت.

ويكون في الحرف؛ نحو قول الشاعر [1]: [الكامل]

لا لا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وعُهُودَا

فكرر حرف الجواب – وهو لا – مرتين، وقولك: أجل جير؛ فإن جير بمعنى أجل.

وليس من التوكيد اللفظي ما كرر في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١]؛ لأن معناه: دكًّا بعد دكٍّ،وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباءً منبثًّا، ولا ما كرر في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]؛ لأن معناه: أن الملائكة يقومون فيصطفون صفًّا بعد صفٍّ محدقين بالجن والإنس، فليس الثاني في الآيتين تأكيدًا، بل المراد به التكرير، كما تقول: علمته النحو بابًا بابًا.

والقسم الثاني: المعنوي، وسيأتي في كلامه.

وكل من القسمين تابع للمؤكد بفتح الكاف في رفعه إن كان مرفوعًا، وفي نصبه إن كان منصوبًا، وفي خفضه إن كان مخفوضًا، وفي تعريفه إن كان معرفة، وفهم من اقتصاره على التعريف: أن التوكيد لا يكون بنكرة، بخلاف النعت، فإنه يكون نكرة.

والمعنوي نوعان:

=

الهيجا: الحرب تمد وتقصر.

انظر: الأغاني ١٨/ ٦٩، الخزانة ١/ ٤٦٥، المقاصد النحوية للعيني ٤/ ٣٠٤.

(١) لجميل بثينة، انظر: همع الهوامع ٣/١٧٣.

أحدهما: ما يؤكد به لرفع المجاز عن الذات، ويكون بألفاظ معلومةٍ عند العرب، وهي: النفس، والعين خاصة،فإذا قلت: جاء زيد. احتمل أن يكون الجائي خبره، أو كتابه، أو غلامه، فإذا قلت: نفسه، أو عينه، ارتفع الاحتمال.

ولك أن تؤكد بـ (النفس) وحدها، وبـ (العين) وحدها، وأن تجمع بينهما، بشرط أن تقدم النفس وتؤخر العين في اللفظ؛ نحو: جاء زيد نفسه عينه؛ لأن النفس هي الجملة والعين مستعارة لها.

ويجمعان على وزن أفعل -بضم العين- جمع قلة وجوبًا على الأفصح مع غير المفرد، وهو المثنى والمجموع.

تقول في التثنية: جاء الزيدان أنفسهما، أو أعينهما، أو أنفسهما أعينهما، ويجوز في غير الأفصح: نفسهما عينهما بالإفراد.

وفي الجمع: جاء الزيدون – أو زيد وعمرو وبكر – أنفسهم، أو أعينهم، أو أنفسهم أعينهم، ولا يجوز: نفوسهم، أو عيونهم، أو نفوسهم عيونهم.

وفي المفرد المذكر: جاء زيد نفسه، أو عينه، أو نفسه عينه.

وفي المؤنث: جاءت هند نفسها، أو عينها، أو نفسها عينها.

وفي جمع المؤنث: جاءت الهندات أنفسهن، أو أعينهن، أو أنفسهن أعينهن.

وقد علم ما تقرر: أنه لا بد من ضمير متصل بالنفس والعين مطابق للمؤكد بفتح الكاف، إلا في التثنية على الأفصح كما مر.

والنوع الثاني: ما يؤكد به لدفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم، ويكون بلفظ: كل وأجمع، وجميع، وعامة من قلة لغير المثنى – وهو الجمع والمفرد – أن يتجزأ ذلك الغير بنفسه؛ نحو: جاء القوم كلهم، أو أجمعون، أو جميعهم، أو عامتهم، أو تجزأ بعامله؛ نحو: اشتريت العبد كله أو جميعه، أو عامته، ولا يجوز: جاء زيد كله؛ لأنه لا يتجزأ بذاته ولا بعامله.

وإنما كان ذلك لدفع ما ذكر؛ لأنك إذا قلت: (جاء القوم كلهم) يحتمل أنك تريد بالقوم بعضهم، كما في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٩] أي: بعضها، وهو الأنامل، فلما قلت: (كلهم) اندفع ذلك الاحتمال.

ويجب أن يتصل كل، وأجمع، وجميع، وعامة بضمير المؤكد لفظًا؛ ليحصل الربط بين التابع والمتبوع، فليس من التوكيد: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]

لعدم الضمير، ولو كان كذلك، لقال: جميعه، وأيضًا التوكيد بجميع قليل كما مر؛ فلا يحمل عليه التنزيل، كما قاله ابن هشام في "المغني"، بل جميعًا حال من ما الموصولة.

ويؤكد المثنى بكلا، وكلتا؛ تقول: جاء الزيدان كلاهما، والمرأتان كلتاهما، إذا اتحد معنى المسند إلى المؤكد، كما في قام الزيدان كلاهما، فلا يؤكد بهما إذا اختلف؛ فلا يقال: مات زيد وعاش عمرو كلاهما.

ويؤكد بأجمع للمفرد المذكر، وبجمعاء للمفرد المؤنث، وبجمعهما لجمعهما؛ فجمع أجمع: أجمعون، مؤكد به جمع الذكور كما مر،وجمع جمعاء: جمع بضم الجيم وفتح الميم، فيؤكد به جمع الإناث.

وقد يحتاج المقام إلى زيادة التوكيد فيؤتى بألفاظ أخر معلومة، وتسمى تلك الألفاظ توابع أجمع، وتوابع أجمع لا يتقدم عليه، وهي أي: توابع أجمع: أكتع مأخوذ من: تكتّع الجلد إذا اجتمع، وأبتع مأخوذ من البتع، وهو طول العنق، وقيل: شدة المفاصل، وأبصع بالصاد المهملة مأخوذ من البصع، وهو العرق المجتمع.

والأصل: إفراد النفس عن العين، وكل عن أجمع، وأجمع عن توابعه؛ تقول: في إفراد العين في الرفع: قام زيد نفسه وفي إفراد كل عن أجمع في النصب: رأيتُ القومَ كلهم، وفي إفراد أجمع عن توابعه في الخفض: مررت بالقوم أجمعين.

تنبيه

هذه الألفاظ كلها يؤكد بها حال كونها غير مضافة لضمير المؤكد؛ لأنها إنما يؤكد بها غالبًا بعد كل، وكل مضافة إلى ضمير المؤكد، وهذه تابعة لها؛ فلا يحتاج إلى إضافة، قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، وقد يؤكد بهن استقلالًا من غير أن يتقدم عليهن كل؛ نحو قولك: جاء الجيش أجمع، والقبيلة جمعاء، والقوم أجمعون، والنساء جمع، قال الله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩]، ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣].

ولا يجوز تثنية أجمع، وجمعاء عند جمهور البصريين؛ استغناء بكلا وكلتا عن تثنية أجمع، وجمعاء، كما استغنوا غالبًا بتثنية سي – بكسر السين المهملة وتشديد الياء – عن تثنية سواء بالمد، فقالوا: سيان، ولم يقولوا: سواءان إلا نادرًا.

وإذا اجتمعت ألفاظ التوكيد وجب ترتيبها؛ بأن تقدم كل، ثم أجمع، ثم أكتع، ثم أبصع، ثم أبتع، فيجوز أن يتعدد إذا أريد التقوية، لكنها بخلاف المنعوت المعتددة لمنعوت؛ فإنه يجوز فيها أن تتعاطف؛ لاختلاف المعاني، ولا يجوز أن تتعاطف الكلمات المؤكدات، بل تذكر متتابعة دون فصل على الأصح؛ لاتحاد معناها، فنزلت منزلة الشيء الواحد، والعطف يقتضي المغايرة؛ فلا يقال: جاء زيد نفسه وعينه؛ لما مر، ويقال في النعت: جاء زيد العالم والصالح والورع، لما تقدم.

ولا يجوز قطع ألفاظ التأكيد، بخلاف النعت كما مر.

تَتِمَّة

إذا أكد ضمير مرفوع متصل بالنفس، أو بالعين وجب توكيده أولًا بالضمير المنفصل؛ نحو: قمتَ أنتَ نفسك، وقوما أنتما أنفسكما، وقاما هما أنفسهما، وقوموا أنتم أنفسكم، وقاموا هم أنفسهم، وقمن هن أنفسهن، وقمتن أنتن أنفسكم، وقاموا هم أنفسهم، وقمن هن أنفسهن، وقمتن أنتن أنفسكن؛ كراهة إيهام الفاعلية عند إسناد الضمير لمؤنث؛ إذ لو قيل: خرجت عينها، توهمت الباصرة، أو نفسها، توهمت الحياة، وحمل ما ليس فيه لبس على ما التبس، بخلاف: قام الزيدون أنفسهم، فيمتنع الضمير المنفصل؛ لأن الضمير لا يؤكد الظاهر؛ لكون الضمير أقوى من الظاهر بالأعرفية، فيمتنع أن يكون تكملة لما هو دونه، وبخلاف: ضربتهم أنفسهم، ومررت بهم أنفسهم، وقاموا كلهم، فالتوكيد بالضمير المنفصل فيهن جائز لا واجب؛ لأن الضمير المؤكد في الأولين غير مرفوع؛ ولأن المؤكد في الثالث غير النفس والعين.